

ما هي مفوضية مراجعة القضايا الجنائية؟

مفوضية مراجعة القضايا الجنائية هيئة عامة مستقلة مهمتها مراجعة الحالات التي يشتبه في أنه أسيء فيها استخدام القانون. أنشأت هذه الهيئة عام 1997 بعد تزايد قلق الجمهور حيال إساءة استخدام القانون مثل قضية الستة في بيرمنجهام.

تتخذ الهيئة من بيرمنجهام مقراً لها، ويعمل بها ما يزيد عن ألف شخص ومن بينهم مفوضون.

من يمكنه تقديم طلب لهذه الهيئة؟

أي شخص أدين بجريمة جنائية في إنجلترا وويلز وشمال إيرلندا يمكنه أن يتقدم بطلب لهذه الهيئة، ولكن يجب أن يكون قد استأنف الاستئناف المعتاد أولاً. أما بالنسبة لسكوتلندا فلها هيئتها الخاصة بها.

من نمثل؟

نحن هيئة مستقلة لا نمثل المدعي، ولا الدفاع، ولا الشرطة، ولا المحكمة أو أي جهة أخرى في سلك القضاء الجنائي.

ما الذي نفعله؟

نحن نراجع قضايا جنائية لنقرر ما إذا كانت هذه القضايا ينبغي أن تُحال إلى محكمة استئناف ليُنظر فيها مرة أخرى. وليس من مهمتنا تقييم حالات "البراءة" أو "الجرم" أو إعادة المحاكمة.

متى تُحال القضايا؟

عادة تُحال القضايا فقط إذا ظهر دليل أو حجة جديدة لم تُطرح في المحاكمة الأصلية أو في الاستئناف تثير شكاً حول سلامة الإدانة أو عدالة الحكم الصادر. نحن فقط نحيل القضايا إذا ظهر لنا أن هناك "إمكانية حقيقية" لأن تغير محاكم الاستئناف القرار الأصلي.

قضية واحدة من بين حوالي 25 قضية تُحال إلى محاكم الاستئناف. إذا أُحيلت قضية تُدرج لإعادة سماع الإفادات في تاريخ لاحق لكي تقرر محاكم الاستئناف إذا ما كانت الإدانة غير سليمة أو الحكم غير عادل.

كيف نبدأ المراجعة؟

نحصل على كافة المواد الضرورية من القضية الأصلية وذلك باستخدام صلاحياتنا الخاصة التي بموجبها نستطيع الوصول إلى المعلومات من أي جهة عامة كالشرطة والخدمة الصحية.

بعد ذلك يجري تقييم مدى تعقيد القضية، فالقضية التي يمكن التعامل معها بسرعة يتم إدراجها في قائمة بانتظار تخصيص موظف لدراستها. أما الحالات الأكثر تعقيداً فتتيم إدراجها في قائمة أخرى لانتظار تخصيص موظف يقوم بدراستها. تُعطى الأولوية لطلبات المحجوزين في الحبس أو إذا كانت هناك ظروف خاصة أخرى.

كم من الوقت تستغرق المراجعة؟

تستغرق المراجعة وقتاً طويلاً. فالحالات المعقدة قد تأخذ أشهراً أو حتى سنوات حتى تتم. إذ نولي اهتماماً كبيراً بالتفاصيل الدقيقة. وعند الضرورة، قد نقوم بالترتيب لإجراء فحوصات أو نسعى للحصول على آراء خبراء. أحياناً نحتاج إلى مقابلة شهود أو آخرين لهم علاقة بالقضية الأصلية.

كما بإمكاننا أن نوجه جهات مثل الشرطة كي تقوم بالتحقيق في مسائل محددة نيابة عنا، وعادة ما يتم ذلك في القضايا المعقدة والحساسة.

كيف نتعامل مع مقدمي الطلبات؟

تتلقى الهيئة حوالي 900 طلب سنوياً. نحن نشجع مقدمي الطلبات أن يحصلوا على تمثيل قانوني، ولكنكم لستم بحاجة إلى محام كي تتقدموا بطلب. إذ في العادة يوجد دعم قانوني. مع العلم أن تقديم طلب إلى هيئة مراجعة القضايا الجنائية مجاني، وسندفع ثمن كل الفحوصات والتقارير التي نعتقد بأنها ضرورية. وإذا احتجنا لرؤية مقدم الطلب بصورة شخصية، فسوف نفعل.

هل يتم إطلاع مقدمي الطلبات حول التقدم الحاصل في مراجعاتهم؟

نحن منفتحون على مقدمي الطلبات بأكبر قدر ممكن من الانفتاح ولكن أحياناً يجب أن تبقى المعلومات سرية. نحن ملتزمون بمساعدة مقدمي الطلبات على فهم ما يمكن أن يكون عملية معقدة.

بعض مقدمي الطلبات يشعرون بالأسى عندما لا تتم إحالة قضاياهم، غير أننا نطلب بأن يتم التعامل مع الموظفين باحترام في جميع الأوقات. وتوجد لدينا طريقة معينة للتعامل مع الشكاوى.

معلومات أخرى

أنشأت مفوضية مراجعة القضايا الجنائية بموجب قانون الاستئناف الجنائي لعام 1995. وهذا القانون يوضح صلاحيات وواجبات المفوضية.

يمكن أن تطلب محكمة الاستئناف من مفوضية مراجعة القضايا الجنائية أن تنظر في قضايا وصلت للمحكمة مباشرة، أو لمعرفة مزيد من المعلومات حول جوانب معينة من القضايا المحالة من مفوضية مراجعة القضايا القانونية.

كما يوجد للمفوضية دور أوسع يتمثل في تطوير نظام القضاء الجنائي وبناء ثقة الجمهور بهذا النظام.

توجد للمفوضية صلاحية التوصية بشأن العفو الملكي، بيد أن هذه الصلاحية قلما تستخدم.

يوجد مزيد من المعلومات حول مفوضية مراجعة القضايا الجنائية بما في ذلك إحصاءات وعاوين محامين على موقعنا على الإنترنت www.ccr.gov.uk.